السياسة النقدية و التحكم في الائتمان

2019/09/16

محاضرة 04

1/ تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الأدوات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع لغرض الرقابة (التحكم) في الائتمان، أي المقصود بها تلك الأدوات التي تتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد (الانكماش، التوسع).

و بهذا فهي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية أي محاربة التضخم (الاستقرار النقدي M_2)، محاربة البطالة، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي (PIB) التوازن في ميزان المدفوعات.

وهذا ما يسمى بـ هرم السعيد للدور، والغرض من ذلك التحكم لكي درجة كبيرة في السيولة النقدية للاقتصاد وتوجيهها حيث تعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في العصر الحديث وبهذا فهي تستخدم عدة أدوات وأساليب لتنفيذ السياسة النقدية.

2/ أدوات السياسة النقدية: ونجد منها الوسائل الكمية، الكيفية والمباشرة.

إختيار أحد أهداف السياسة النقدية ليس بالسهل فهذا يؤدي بنا إلى التعليل حسب الأفكار الاقتصادية والنظريات النقدية التي تأخذها بعين الاعتبار السلطات النقدية.

إذن يمكننا القول أن إستقرار الأسعار هو هدف نقدي (monétaire) فالنسبة للاقتصاديين المنتمين لهذا الفكر فإن التضخم هو مشكلة طبقة من معاريفها التضخم ظاهرة نقدية "حيادية النقود" وهذا ما نجده خاصة في الدول المتقدمة من إنجلترا والولايات المتحدة على عكس الدول النامية التي يكون هدفها الأساسي هو النمو الاقتصادي والتشغيل بالأخذ بعين الاعتبار مراحل وهوامش إنتقال السياسة النقدية وكذلك حالة عدم التأكد التي تخص الرابط بين الوسائل والأهداف السلطات النقدية لا يمكنها التدخل بصفة دائمة وعملية على علاقة واحدة بين هذين العنصرين بل فهي تقوم بتحصيل هذه العملية وتجزئتها إلى عدة مراحل أي إستعمال متغيرات الربط، والتي يمكن أن تأخذ موضع الهدف إما هدف وسيط أو هدف عملي أو أن البنك المركزي يبحث عن كيفية مراقبة هاته الروابط، كما أنها تعتبر في بعض الأحيان عبارة عن متغيرات للسياسة النقدية التي تفقد دائما لسان أي البنوك التجارية حول بداية عملياتها أن السياسة النقدية ترتكز بفضل الوسائل على الأهداف العملية التي بدورها تقوم بالتأثير على الأهداف الوسيطة لأجل الوصول إلى الهدف النهائي، فصبح الهيكل السببي مابين مختلف هاته الفئات وكذلك أسباب التدخل تبين لنا إختيار الوسيلة كيفية

استعمالها ومع؟ بهدف، وهذا طبعا يعتمد على الاختيار
الذي للسلطات النقدية.

أدوات السياسة النقدية:

أ/ الوسائل الكمية: أي التحكم في حجم النقود أو جعله ينمو بالزيادة أو بالنقصان بصورة تتوجه إلى استعمالات معينة عكس المناطير القرض والتدخل أمثالها أي التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وذلك بالتأثير على قدرتها على الحجم الكلي للقروض، مثلا في حالة الضغط يقوم البنك المركزي بتحديد الائتمان البنكي وتضييق سوق الائتمان فيقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني إجراء انكماشي أي تقليل قدرة البنوك التجارية في منح القروض والعكس في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بخفض هذه النسبة حتى تتيح البنوك التجارية هن توفير السيولة لديها.

مثال: إذا كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي 20% وكانت الودائع الأصلية مثلا 1000 مليار دينار فيكون مضاعف الائتمان هو 4، أي قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان يساوي أربعة أمثالها دينار.

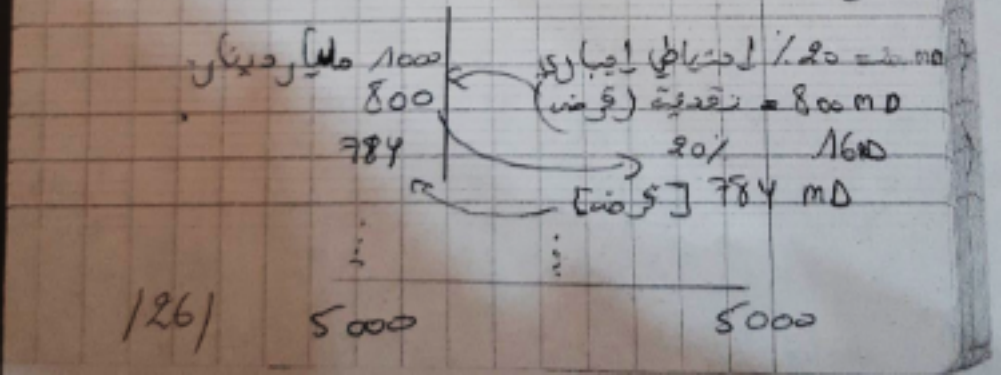

1261 5000 5000

النقود القاعدية = ع ن - نسبة الاحتياطي الالزامي

الاحتياطي الالزامي

إذا أراد البنك تقليص الكتلة النقدية المتداولة فهو يقوم برفع نسبة الاحتياطي الالزامي مثلا إلى 25% وعليه يقتطع كتلة نقدية تساوي 1000 مليار دينار أي من 4000 مليار إلى 3000 مليار. وتصبح الكتلة المتداولة الكلية تساوي 4000 بدلا من 5000

- أما في حالة استخدام سياسة توسعية فيقوم بـ: بخفض الاحتياطي الالزامي مثلا إلى 10% حيث تزيد الكتلة بمقدار

$$\frac{1000(100-10)}{10} = 9000 \text{ MD}$$

أي بزيادة تقدر بـ 5000 مليار دينار. والكتلة الكلية تساوي 10000 مليار دينار أي (1000 + 9000)

سعر إعادة الخصم: أي تطبق البنوك المركزية سعر إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة أو المخصومة سيقا لدى البنوك التجارية فإذا أراد البنك الزيادة في الائتمان وتشجيعه فإنه يتجه إلى خفض هذا السعر وهما يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من أوراق والحصول على السيولة النقدية، والعكس إذا أراد البنك تقليل كمية الائتمان يقوم برفع سعر إعادة الخصم وهذا ما يدفع الأوساط طلب الحلاد على خصم أوراقهم التجارية لدى البنوك.

السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية وهذا حسب

الطرق الأكثر صادفة السائدة فهو يؤثر مباشرة على كمية النقود
المتداولة بقيمة أو مقدارها الأوراق، مثلا سحب مبلغ أصل أي
مالية بقيمة 100 مليار دج أي سحب من التعامل هاته
القيمة وهذا طريقي أي تقليل الودائع الأصلية أي قاعدة
الائتمان مما يؤدي إلى تقليص الإقراض والعكس في حالة
الشراء والغاية هنا هو التأثير في سيولة السوق النقدية
وفي هيكل هذا السوق عن طريق التفاعل في الأصول المالية
و/ الوسائل الكيفية: فهي تميز وتحدد أنواع الاستعمالات
المختلفة في القطاعات المختلفة حسب الظروف الاقتصادية أي
نوع بتوجيه الائتمان إلى المجالات المرغوب فيها حسب الأولويات
وهذا ما يميز التمييز والتحديد في نوع الفائدة، تخصيص
وتأطير عروض الاستمارات معينة، تحديد وتسقيف حجم
القروض الخاصة وحق ضمانات معينة، تحديد مدد
وآجالات مختلفة لاستحقاق هذه القروض، الرقابة لصارمة
على التأثير على الائتمان يتوقف على مدى استجابة العملاء
المتعاملين لأوامر البنوك، وهذا أما عن طريق الإقناع الأدبي أي
إقناع البنوك التجارية بالأوضاع الاقتصادية وتقديم التوجيهات
النوصيات والنصائح ومطالبتها بإتباعها وهذا ما البنك المركزي
من مكانته أما وهذه البنوك لا يمتلك البنوك (بذلك القوة)
إتباع أسلوب الإقناع والإلزام من قوانين ملزمة ومباشرة
حتى لا تتعرض هذه البنوك إلى عقوبات الائتمانية.

Les objectifs finals de la politique monétaire

Les objectifs finals de la politique monétaire coïncident avec ceux de la politique économique générale, en l'occurrence la stabilité des prix, l'équilibre extérieur, la croissance économique et le plein emploi. C'est la recherche du « carré magique ».

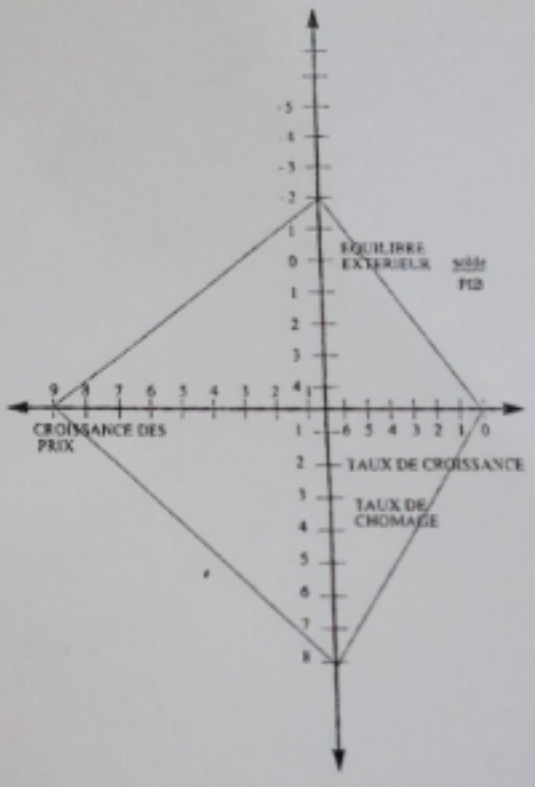

Plus on se rapproche du centre du graphique, plus la situation du pays s'améliore. Mais le problème est qu'en se rapprochant d'un des objectifs on risque souvent de s'éloigner d'un autre.

C'est pourquoi, ces quatre objectifs finals sont hiérarchisés différemment selon les époques, les gouvernements et les pays.

L'expérience des dix dernières années a montré que les objectifs « équilibre extérieur et prix » ne pouvaient pas être atteints sans conséquences négatives sur la croissance et l'emploi. A l'inverse, privilégier la croissance et l'emploi se traduit généralement par une recrudescence de l'inflation et le déséquilibre extérieur.

La notion d'objectif intermédiaire de la politique monétaire

(on parle aussi parfois des objectifs spécifiques de la politique monétaire).

Par « **objectif intermédiaire** » on définit une notion, un concept, ou un agrégat représentatif d'un ensemble de comportements sur lequel les autorités estiment avoir une influence et dont elles pensent qu'il est **relié à un objectif final** par une relation plus ou moins connue et plus ou moins stable.

En d'autres termes, un objectif intermédiaire doit réunir **trois conditions** :

- son évolution est connue dans des délais rapides (notion de **disponibilité statistique**),
- **son évolution est reliée avec celle d'une variable réelle** – prix et/ou activité économique – retenue comme objectif final,
- **son évolution est contrôlable** par la Banque centrale (elle dispose des instruments nécessaires).

Les **objectifs intermédiaires monétaires** sont de trois sortes :

- les objectifs quantitatifs (agrégats de monnaie ou de crédit),
- les taux d'intérêt,
- le taux de change.

Le choix d'un certain type d'objectif va dépendre de l'importance relative de différents facteurs qui déterminent l'attitude des autorités monétaires :

- les voies de contrôle et d'intervention que le cadre institutionnel offre aux autorités monétaires,
- les caractéristiques de l'intermédiation financière et notamment la nature et l'ampleur des circuits financiers extérieurs au système bancaire,
- la structure et l'influence des secteurs non financiers (extérieur, secteur public, ménages et sociétés) et notamment les excédents ou les déficits de leurs comptes financiers,
- l'approche théorique, les traditions des banques centrales et les raisons d'ordre pratique, comme la disponibilité des statistiques.

41 – Les voies de contrôle et d'intervention dont disposent les autorités monétaires (l'objectif choisi doit pouvoir être contrôlé)

Sont des éléments importants dans ce domaine, le rôle qui est attribué à la politique budgétaire, ainsi que la priorité plus ou moins grande accordée à une politique conforme au libre jeu du marché. En d'autres termes, selon le degré d'interventionnisme de l'Etat sur l'économie, l'accent sera placé sur tel ou tel instrument de la politique monétaire et cet état de chose influera sur le choix des objectifs intermédiaires.